



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 37-A
24 يناير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4

البندان 2 (هـ) و3 (ب) من جدول الأعمال

مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

مذكرة من مدير مكتب تنمية الاتصالات

نتائج الندوتين المعقودتين للهيئات التنظيمية

توضح الوثيقة استنتاجات وتوصيات الندوتين اللتين نظمهما مكتب تنمية الاتصالات للهيئات التنظيمية في عامي 2000 و2001. وستوزع التقارير الكاملة عن هذين الاجتماعين على المشاركين في أقراص متراصة بذاكرة قراءة فقط (CD-ROM). كما يمكن الاطلاع على الوثائق في الموقع <http://www.itu.int/ITU-D/treg/>.

وستنظم الندوة الثالثة في حريف عام 2002.

الندوة العالمية للهيئات التنظيمية

حنيف، سويسرا، 3-5 ديسمبر 2001

ملخص

عقدت الندوة العالمية السنوية الثانية للهيئات التنظيمية في حنيف في الفترة 3-5 ديسمبر 2001، بناء على دعوة مدير مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، حمدون توريه، بهدف تعزيز الحوار العالمي بين الهيئات التنظيمية للاتصالات الوطنية. ورأس الاجتماع السيد أنتوني س.ك. وونغ، المدير العام للاتصالات وهيئة الاتصالات في هونغ كونغ، الصين. وشغل السيد بيير غانييه، رئيس إدارة السياسات والاستراتيجيات والتمويل في مكتب تنمية الاتصالات، منصب الأمين التنفيذي للندوة. وقامت بتنظيم الندوة وحدة إصلاح القطاع في مكتب تنمية الاتصالات، في إطار برنامج الإصلاح والتنظيم والتشريع الوارد في خطة عمل فاليتا.

وشارك في الاجتماع ثلاثمائة وتسعة وستون مندوباً من 102 من الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات، من بينهم ممثلون من 72 هيئة تنظيمية، وخمسة وزراء اتصالات، وكوكبة من مقرري السياسات، و21 شركة عضواً في القطاع، ومشاركون من مؤسسات تنظيمية إقليمية، ومعاهد أكاديمية، ومنظمات دولية. وكان أول يوم للاجتماع مفتوحاً للهيئات التنظيمية ومقرري السياسات وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات. أما اليومان المتبقيان من الندوة، فكانا مفتوحين للهيئات التنظيمية، ومقرري السياسات، وخبراء منتقن من أجل تيسير تبادل الآراء بين المشاركين بشكل عادل وصریح وشامل.

وجاءت هذه الندوة العالمية لتلبي احتياجاً لم يجز التصدي له منذ سنوات. وهنأ عدد كبير من المشاركين مكتب تنمية الاتصالات على توفير الحفل العالمي الوحيد المصمم لتعزيز الحوار بين الهيئات التنظيمية. وإثباتاً للأهمية التي توليها الهيئات التنظيمية للاجتماع، كرّس 55 رئيس هيئة تنظيمية بعض الوقت من جداول مواعيدهم المشحونة لحضور الاجتماع.

وقد عقدت الندوة في وقت تزايدت فيه التحديات التي يواجهها قطاع الاتصالات، والناجمة عن التدهور الحالي للسوق. واعترف المشاركون بأن فعالية التنظيم سترتبط بالجهود التي تبذلها البلدان لاجتذاب الاستثمار في المستقبل.

وكما أشار السيد توري في خطابه الافتتاحي، فإن قطاع الاتصالات آخذ في التطور ليصبح قطاعاً واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشمل عناصر من الاتصالات والإذاعة والحوسبة. ولا ينظر إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنه مجرد محرك اقتصادي، ولكن أيضاً على أنه عنصر يوطئ لتحقيق التقدم الاجتماعي والتعليمي والطبي. وعلى ذلك، زادت أهمية النفاذ إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولهذا السبب يكرس مقررو السياسات والوطنيون والدوليون طاقتهم لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية. وبطبيعة الحال، فإن الاتحاد الدولي للاتصالات ملتزم على المدى الطويل بتحسين الخدمة الشاملة لخدمات الاتصالات. وتمثل المبادرات الرامية إلى توفير خدمة للجميع وسد الفجوة الرقمية جوهر رسالة مكتب تنمية الاتصالات. وقد أصبحت أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد تعترف الآن بأن إصلاح القطاع هو المدخل الذي يمهد لمبادرات سد الفجوة الرقمية. ولعل أهم مهمة لإصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي إنشاء هيئة تنظيمية فعالة وشفافة.

والواقع أن 112 دولة عضواً في الاتحاد قد أنشأت الآن هيئات تنظيمية وطنية للاتصالات، قياساً بـ13 هيئة فقط في عام 1990. ويتوقع الاتحاد أن يسجل هذا العدد قفزة إلى 140 هيئة بحلول عام 2005. وأشار السيد وونغ، الذي ترأس الندوة العالمية، إلى أن "الهيئات التنظيمية هي التي تهيئ الظروف وتيسرها". وأضاف "إن مجرد إنشاء هيئة تنظيمية لا يكفي؛ وإنما يجب تزويدها بالأدوات اللازمة لكي تتطور وتصبح هيئة تنظيمية فعالة".

وتناولت الندوة خطة عمل من أربع نقاط لينفذها مكتب تنمية الاتصالات لمساعدة الهيئات التنظيمية في استحداث الأدوات التي تحتاجها من أجل فعالية التنظيم:

- (1) التركيز على التدريب لاكتساب المهارات؛
- (2) وضع معايير ونماذج؛
- (3) دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛
- (4) توسيع نطاق المشاركين بحيث لا يقتصر على مجموعة الهيئات التنظيمية.

وطلب من مكتب تنمية الاتصالات أن يركز، في إطار خطة العمل، على بناء مهارات الهيئات التنظيمية، لا من خلال توفير التدريب فحسب، ولكن بجمع المعلومات عن برامج التدريب ومراكز التدريب الأخرى. وطلب من مكتب تنمية الاتصالات أيضاً أن يجري دراسات لتحديد أفضل الممارسات والنماذج بشأن قضايا ملحة مثل الخدمة الشاملة، والترخيص، والتوصيل البيني. وطلب كذلك من المكتب أن يدعم الخدمات التنظيمية الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك تعزيز إنشاء رابطات إقليمية للهيئات التنظيمية وتوفير التدريب والتشجيع على تقاسم المعلومات على المستوى الإقليمي. وأخيراً، طلب من مكتب تنمية الاتصالات أن يلمس من مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة في السوق تقديم مدخلات، مع المحافظة على وجود محفل لتبادل الآراء بحرية وصراحة بين الهيئات التنظيمية. وهذا يشمل إجراء دراسات حالات التماساً للمعلومات المرتدة من المشغلين/الموردين، وجماعة المستثمرين، ورابطات المستعملين، لتقديمها إلى الهيئات التنظيمية. ويرد أدناه مزيد من التفاصيل بشأن خطة عمل الندوة العالمية للهيئات التنظيمية.

لقد حشدت الندوة العالمية هيئات تنظيمية من مناطق العالم الخمس، فضمت مشاركين من البلدان الصناعية والبلدان النامية، وبلدان كبيرة وصغيرة، وبلدان يزيد تعداد سكانها على مليار نسمة وبلدان قليلة الكثافة السكانية، ودول جزرية صغيرة. وفضلاً عن ذلك، شارك في الندوة ميكائيل باول، رئيس اللجنة الفيدرالية للاتصالات بالولايات المتحدة، وهي واحدة من أقدم الهيئات التنظيمية المستقلة في العالم، ومحمد جميل ملا، رئيس مجلس إدارة لجنة الاتصالات السعودية، وهي واحدة من أحدث الهيئات التنظيمية في العالم. كما شارك بنشاط في هذا الحدث فيليب أيف، المدير العام لهيئة الاتصالات في بابوا غينيا الجديدة، وهي دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادي أنشأت هيئة تنظيمية، ومايا شانكر فيرما، رئيسة الهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند، وهي أحد بلدان العالم الأكثر كثافة سكانية. وكانت أحدث هيئة تنظيمية حاضرة من لاتفيا، حيث تم تشريع قوانينها في 1 ديسمبر. وحضر الاجتماع أيضاً بلدان تستعد إلى إنشاء هيئات تنظيمية، مثل ساموا.

وشارك أيضاً في الندوة رؤساء الهيئات التنظيمية الخمس التي تمت دراستها في إطار سلسلة الاتحاد لدراسات الحالات عن موضوع فعالية التنظيم. ومن بين هؤلاء الرؤساء ريناتو نافارو غيريرو، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات (ANATEL)، البرازيل؛ وجورج كونينغامي، رئيس هيئة الإشراف على الخصخصة في مجال الاتصالات (OSIPTEL)، بيرو؛ وكونغ تاي ليونغ، المدير العام للهيئة الإنمائية للاتصالات المعلومات (IDA)، سنغافورة؛ ومصطفى تراب، المدير العام للوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات (ANRT)، المغرب؛ وكثيرت ليكاوكو، الرئيس التنفيذي لهيئة الاتصالات (BTA) بوتسوانا، بوتسوانا. ومن المشاركين الآخرين جان ميشيل هيبير، رئيس الهيئة التنظيمية للاتصالات (ART)، فرنسا؛ وجورجين أيلد أندرسن، المدير العام للوكالة الوطنية للاتصالات (NTA)، الدانمارك؛ ومارك فيرير، مدير المكتب الاتحادي للاتصالات (OFCOM)، سويسرا؛ وباتريك مازامبو، المدير التنفيذي للجنة الاتصالات في أوغندا (UCC)، أوغندا، وأمون بالكار، المدير العام للجنة التنظيمية للاتصالات (TRC)، الأردن؛ وويلي جنسن، المدير العام للهيئة النرويجية للبريد والاتصالات، النرويج.

الندوة الإنمائية للهيئات التنظيمية

جنيف، سويسرا، 20-22 نوفمبر 2000

ملخص

عقدت الندوة الإنمائية للهيئات التنظيمية في جنيف، في الفترة 20-22 نوفمبر، بناءً على دعوة من مدير مكتب تنمية الاتصالات، حمدون توري، لبدء حوار عالمي بين هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية. ونظمت هذه الندوة وحدة إصلاح القطاع في مكتب تنمية الاتصالات في إطار برنامج الإصلاح والتنظيم والتشريع الوارد في خطة عمل فالتا. وشارك في الاجتماع زهاء 215 مشاركاً من 80 بلداً مختلفاً، يمثلون هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية، ومقرري السياسات، ورؤساء المنظمات التنظيمية الإقليمية، وخبراء في مجال التنظيم والسياسة العامة. وتيسيراً لتبادل الآراء بشكل عادل وصريح بين الهيئات التنظيمية الوطنية، اقتصرت المشاركة على الهيئات التنظيمية ومقرري السياسات وخبراء منتقنين. ولم يُدع أعضاء القطاع الخاص للحضور. ورأس الاجتماع السيد كثريرت ليكاوكو، الرئيس التنفيذي لهيئة الاتصالات في بوتسوانا. وكان السيد جورج كونيغامي، رئيس مجلس مؤسسة الإشراف على الخصخصة في مجال الاتصالات في بيرو، نائباً لرئيس الاجتماع. وشغل بيير غانييه، رئيس إدارة السياسات والاستراتيجيات والتمويل في مكتب تنمية الاتصالات، منصب الأمين التنفيذي للندوة.

وكانت الندوة الإنمائية للهيئات التنظيمية معلماً بارزاً للاتحاد الدولي للاتصالات، ذلك أنها أول حدث ينظمه الاتحاد ويقتصر على الهيئات التنظيمية للاتصالات الوطنية ومقرري السياسات المهتمين بإقامة هيئات تنظيمية. وقد أصبح العالم يضم اليوم 96 هيئة تنظيمية قياساً بثلاثين هيئة في عام 1994 و12 هيئة في عام 1990. وأشارت 25 دولة إضافية إلى اعتمادها إنشاء هيئة تنظيمية في السنوات القادمة. ويسعى عدد كبير من الوكالات الحديثة جاهدة إلى زيادة معارفها الأساسية لزيادة فعاليتها. وفي الوقت ذاته، تناضل جميع الهيئات التنظيمية - انطلاقاً من الهيئات المستقرة منذ فترة طويلة وحتى الهيئات الحديثة - لمواكبة التغييرات التكنولوجية التي تُحدث ثورة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونجحت الندوة في بدء حوار شامل يمكن أن تتقاسم في إطاره جميع الهيئات التنظيمية على نطاق العالم تجاربها ووجهات نظرها حتى تستفيد من تجارب الهيئات الأخرى. واتفقت الندوة أيضاً على خطة عمل من أربع نقاط لمواصلة الحوار العالمي. ومن أجل تبادل الخبرات عالمياً دعت كل وكالة تنظيمية إلى تحديد نقطة اتصال مسؤولة عن تنسيق تبادل الخبرات في مجال التنظيم مع الهيئات التنظيمية الأخرى. ودعت أيضاً مكتب تنمية الاتصالات إلى ما يلي:

- إنشاء موقع على شبكة الويب لتبادل الخبرات التنظيمية والخبرات الخاصة بالسياسة العامة؛
- إنشاء خط اتصال مباشر للهيئات التنظيمية لتقديم ردود سريعة على المسائل التنظيمية العاجلة؛
- عقد اجتماعات سنوية للهيئات التنظيمية العالمية.

وحشدت الندوة هيئات تنظيمية من البلدان الصناعية والبلدان النامية، ومن بلدان كبيرة وصغيرة، ومن بلدان يزيد تعداد سكانها على مليار نسمة ودول جزرية صغيرة غير كثيفة السكان. وكان من المشاركين وليم كينارد، رئيس لجنة الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة (FCC)، وهي إحدى أقدم الوكالات التنظيمية المستقلة في العالم، وفتيح محمد يوردال، رئيس هيئة الاتصالات في تركيا، وهي واحدة من أحدث الهيئات التنظيمية في العالم. كما شارك بنشاط في الندوة مسؤولون على مستوى رفيع في مجال التنظيم من كل منطقة من مناطق العالم الخمس.

وكان مكتب الاتصالات قد قرر تنظيم الندوة لأنه يرى أن إصلاح القطاع هو العامل الأساسي في سد الفجوة الرقمية. فالمكتب على اقتناع بأن تعزيز الحوار العالمي بين الهيئات التنظيمية في العالم سيدعم هذه الأطراف الفاعلة الأساسية في الواقع الجديد لعالم الاتصالات، وسيساعدها من ثم في سعيها الدؤوب إلى تقديم مجموعة أكبر من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مزيد من الناس في العالم.

ويعمل عدد كبير من البلدان - بدافع القلق من أن يحرم مواطنوها من مجتمع المعلومات - على إعادة هيكلة أسواقها عن طريق فتحها للمنافسة والاستثمار الخاص. فالمنافسة والاستثمار الخاص لا يساعدان على إنشاء شبكات لخدمات الاتصالات الأساسية فحسب، ولكنهما يغديان روح الابتكار للتكنولوجيات الجديدة مثل الهاتف المحمول الخليوي، والإنترنت، واقتران الهاتف المحمول والإنترنت - الخدمات المتنقلة من الجيل الثالث المسماة خدمات الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000.

ولكن الدول قد اكتشفت أيضاً أن عليها أن تهيئ بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة من أجل اجتذاب الاستثمار الخاص وتعزيز المنافسة. ولهذا السبب، أنشأت أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد - أو هي بصدد إنشاء - هيئات تنظيمية. وأدركت أن الهيئات التنظيمية تنصدر المعركة لسد الفجوة بين من يملكون المعلومات والمحرومين منها. غير أن الأسواق التنافسية تحتاج إلى محكمين. فالأسواق التي تظل تحت سيطرة المشغلين المحتكرين السابقين لا تتحول إلى التنافس بشكل تلقائي مجرد أن قانوناً جديداً يفرض المنافسة. ووجود هيئات تنظيمية قوية ومستقلة أمر لازم للتمكين من ازدهار المنافسة حتى يتسنى تلبية احتياجات المستعمل النهائي.

ويتمثل دور الهيئات التنظيمية في تعزيز مصالح المستهلكين - الذين يستعملون بالفعل خدمات الاتصالات، وكذلك المستهلكين الذين لم يجروا بعد أول اتصال هاتفي، أو يرسلوا أول رسالة بالبريد الإلكتروني، أو يستكملوا أول معاملة تجارية إلكترونية. والغرض من التنظيم هو تمكين أسواق الاتصالات وحفزها وتعزيزها لكي تلي طلبات المستهلك وتمكن المستعمل النهائي من الاتصال أو إجراء معاملات تجارية من أي مكان وفي أي وقت وبأقل الأسعار.